دراسة في علاقة التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت

د. عبدالرسول الموسى *

يمكن القول أن أهداف التنمية تنطلق مفاهيمها تبعاً لاختلاف أهداف المخططين لعملية التنمية والمنفذين لها وقد نراها من هذا المنطلق تختلف بين مجموعتي الدول التي أطلق عليها اصطلاحاً دولاً متقدمة ودولاً متخلفة وهي اصطلاحات اختلف فيها المنظرون وتعرضت مسمياتها للتغيير ، لا بسبب اختلاف مضمونها ، ولكن مراعاة للعلاقات التي تحكم هذه الدول والتي منها اعتماد الدول المتقدمة على الدول المتخلفة في الحصول على نسبة كبيرة من مصادر الطاقة[1] .

ورغم أن الدول تختلف في مستوياتها بين التقدم والتخلف لكن هناك عنصر مشترك لأوضاعها هذه ، وهو المحرك والباعث والحاسم في عملية التنمية وهذا العنصر هو الانسان ، الذي تدور حوله عملية التنمية وهو نفسه الذي يقوم بهذه العملية .

وإذا أخذنا مفهوم التنمية بمضمونه الواسع فإنها تهدف إلى تحقيق أعلى المستويات الممكنة لرفاهية الفرد وتوزيع عادل لثمار التنمية والقضاء على البطالة والقضاء على الفقر وتلبية الحاجات الأساسية المادية والحاجات الأساسية غير المادية التي تميز بين الدول المتقدمة والمتخلفة والتي تتمثل في الحق في التحصيل العلمي وابداء الرأي وحق تقرير المصير والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم المواطنين[2] وهي أمور جميعها تساهم في زيادة القدرة الذاتية في التنمية كما أن عملية التنمية لا

* استاذ مساعد بقسم الجغرافيا بجامعة الكويت .

يمكن أن تتحقق إلا إذا عمت جميع أجزاء الدولة واستفادت منها كل فئات المجتمع .

ومن جانب آخر فإن عملية التنمية لا يمكن أن تستنفذ غرضها أيضاً إلا عندما تتمكن الدولة من استغلال جميع موارد الثروة القومية استغلالاً أمثل . وهذا يعني أيضاً أن عملية التنمية ترتكز على عنصرين هامين ورئيسيين ، الانسان والأرض والقاسم المشترك بينهما هو عملية التنمية وهي موضوعنا اليوم .

إن العناصر الثلاث (الانسان والأرض وعملية التنمية ذاتها) التي ذكرناها تكادأن تتسم بخصائص تنفرد فيها الكويت عن كثير من مناطق العالم سواء كان منها العالم المتقدم أو المتخلف وهناك ثلاثة معايير تميز انفراد الكويت في العناصر الثلاث وهي :

المعيار الأول : وهو معيار متوسط الدخل .

فالكويت يعتبر متوسط دخل الفرد فيها من بين أعلى الدخول في العالم حيث بلغ هذا المعدل ١٧١٠٠ دولار عام ١٩٧٩[٣] .

المعيار الثاني : وهو الهيكل السكاني .

فعملية التنمية في الكويت تعتمد على عمالة ٧٠٪ منها غير محلية وهي ظاهرة تنطلق منها الكثير من مشاكل التنمية في البلاد . كما أن هذه النسبة العالية من العمالة المهاجرة تفرز للكويت ما يمكن أن يسمى بالمشكلة السكانية أو مشكلة الانسان ، إن هذه النسبة تحتم دراسة القضية السكانية وقضية العمالة من منطلق الثنائية أي ـ مهاجرون ووطنيون ـ .

المعيار الثالث : وهو الأرض .

لا يرتبط النمو الاقتصادي ولا التنمية الاقتصادية مباشرة بالموارد الاقتصادية

(*) تعتمد هذه المعلومات على نتائج أولية من دراسة مستقلة يعدها الباحث عن توزيع المجموعات العاملة في الكويت ، دراسة في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للقوى العاملة والبحث مكرس للقوى العاملة في الأسر الخاصة فقط .

الرئيسية بالأرض وبالتالي لا يرتبط التوزيع السكاني ولا توزيع العمالة بمناطق اقتصادية واستثمارية بالأرض .

وبما أن موضوع البحث هو التوزيع السكاني والتنمية فإن المعيار الثاني سوف يأخذ الحصة الكبرى من هذا البحث مع عدم اغفال المعيارين الآخرين . ويجب أن ننوه منذ البداية أن البحث بتركيزه على المعيار الثاني سيستفيد في بعض معلوماته على معلومات ذاتية * خاصة ببحث جار اعداده ولكن كمعلومات أولية نرجو أن تكون أكثر صلابة عندما نحصل على المعلومات النهائية في مرحلة تالية وهذا بالتأكيد سوف يساعد في الحصول على تفاصيل اكثر .

التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على التوزيع السكاني :

تمثل الكويت وضعاً فريداً في العلاقات بين العناصر الجغرافية والاقتصادية وقد فرض هذا الوضع أنماطاً فريدة أيضاً في عمليات التكوين الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ، فالكويت ذات مساحة صغيرة لا تتجاوز ١٧ ألف كم^{٢} ، تربط بين بيئة بحرية بسيطة وبين بيئة صحراوية متطرفة وصغر المساحة هذه فرض بساطة وتناسقاً في الظروف المناخية لم تتح لتناقض التقاء البيئتين مجالاً للتباين المناخي وخلق أنماطٍ جغرافية وإنما تتميز رقعة الكويت بجملتها بتماثل كبير في المناخ ومما كرس هذا الوضع أن أرض الكويت تتميز بذلك بانسجام سطحها وبساطته حيث أن سطحها يمثل السهل المنبسط الذي لا يحد من بساطته إلا بعض المرتفعات أو المنخفضات المتواضعة بحيث لا تتدخل في نمط المناخ . وإن تناسق هذا المناخ مع بساطة السطح تعانق أيضاً مع فقر التربة التي تتكون بشكل رئيسي من الرمال والحصى بحيث أفقدها الدور المطلوب للاستغلال المتنوع ، انعكس هذا الفقر في هذه العناصر الثلاث والحيوية للبيئة على التنمية والنشاط الاقتصادي للسكان في الكويت مما أدى بالسكان إلى التوجه للحصول على رزقهم إلى البحر وكان ارتباط السكان الاقتصادي باليابسة

قليلاً جداً بالنسبة للبحر ، ولقد استمر هذا الوضع منذ أن تكون الكيان الاجتماعي والسياسي في البلاد إلى نقطة التحول التاريخي في الأربعينات عندما اكتشفت ثروة قومية هائلة في باطن الأرض ، وحيث كان هذا الاكتشاف تحولاً اقتصادياً واجتماعياً حاسماً في حياة المجتمع الكويتي وبدأ تحول النشاط السكاني للبابسة ، وقل التوجه البحري وبدأ يتضاءل إلى أن أصبح يمثل دوراً ثانوياً مقابل الدور الرئيسي للنفط وهذا يقوودنا إلى التنويه بأن التكوين الجيولوجي لأرض الكويت يفتقر إلى المصادر الاقتصادية لطبيعة هذا التكوين وذلك لنوعية الصخور التي لم تحتوِ إلا على السائل الأسود (النفط) ، وكميات قليلة من الماء الذي لا يمكن الاعتماد عليها في التنمية . وقد لعب هذا العنصر في التكوين الجيولوجي دوراً رئيسياً بجانب العناصر الثلاثة التي ذكرناها لاعطاء الكويت هذا الوضع المميز والذي سنأتي عليه بعد قليل .

كان لموقع الكويت الجغرافي في أقصى الطرف الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة العربية بمسرحها الصحراوي وتطرف مناخها دورٌ في طبيعة تكوين الاستقرار البشري واعطاء هذا الاستقرار شكل التمركز والتكتل في نطاق من الأرض واختيار السكان لبقعة على الساحل حول لسان من الماء والذي أطلق عليه جون الكويت لقد لعبت الظروف السياسية في تلك الفترة دوراً أيضاً بجانب أدوار العناصر الطبيعية ليشكل السكان نمط المجتمعات المنغلقة واعطاء الصحراء ظهرها والتوجه للبيئة البحرية ويشهد على ذلك الأسوار الثلاثة التي كانت تحيط بهذا الاستقرار البشري وتتراجع إلى الخلف باتجاه الداخل في فترات معينة لتفسح للسكان المتزايدين مساحة أكبر من الأرض . لقد كان لطبيعة التكوين الاجتماعي المتمثل بالتركيب القبلي أثره كذلك في توسع هذا الاستقرار ، ولقد حافظ التوسع على جوهرية الأسباب التي ذكرناها نتيجة الاستقرار بمحاذاة البيئة البحرية وبذلك تكونت هناك مراكز متعددة للاستقرار ولكن بامتداد جنوبي دفعها لذلك باتجاه المصدر الجغرافي للتحرك السكاني من شبه الجزيرة من ناحية والمميزات الطبيعية للسواحل وطبيعة الأرض الساحلية التي تحتوي على آبار المياه والبقع « الخضراء » المتناثرة الممتدة من السالمية حتى الفحيحيل جنوباً .

لقد أثرت هذه العناصر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي ذكرناها ، في نمط التوزيع الجغرافي للسكان ولقد كان للنشاط الاقتصادي البحري أثره الكبير أيضاً في خلق مراكز استقرار ساحلية . ولقد مثلت هذه المراكز أسساً قوية للنمو العمراني وللأنشطة الاقتصادية وأصبحت نواة للتنمية في عصر النفط عندما ملكت الدولة قدرة اقتصادية للقيام بعملية التنمية . ويجب أن نوضح أمراً هاماً نستخلصه مما أوردناه في بداية البحث ، ذلك أن تكون المراكز المتناثرة في المنطقة الساحلية وكذلك في واحة الجهراء وهي الاستثناء الوحيد عن بقية مراكز الاستقرار الساحلية نقول أن هذه المراكز لم تلعب دور مراكز اقليمية ذات طبيعة جغرافية مميزة للأسباب التي ذكرناها والمتمثلة بصغر مساحة البلاد واستواء سطحها ووحدة الظروف المناخية ، وإذا كانت هذه المراكز قد استمرت في فترة اقتصادية واجتماعية معينة ، فإنّ هذه المراكز ولبدائية وسائل المواصلات كانت تمثل بعداً جغرافياً عن المركز الرئيسي وهو مركز مدينة الكويت «المسورة» كما أنها أي هذه المراكز كانت تعتمد على ذاتها في الرزق .

بعد اكتشاف النفط واستغلاله في نهاية الاربعينيات والتغير الاقتصادي والاجتماعي والعمراني الذي نتج عنه ودخول النقل والمواصلات واضمحلال النشاط الاقتصادي التقليدي من صيد الأسماك وزراعة الخضروات وصناعة أدوات الصيد ففقدت المسافات الجغرافية تأثيرها وتحولت هذه المراكز إلى مناطق استقرار سكني بالدرجة الأولى وانتقلت تبعيتها الاقتصادية إلى المركز الرئيسي ، وبذلك أصبحت الكويت تمثل نمطاً عمرانياً واقتصادياً وسياسياً يسمى بدولة المدينة .

لقد صاحب التحول الاقتصادي الجذري ، تحول اجتماعي رئيسي . فبعد أن كان سكان البلاد يتكونوا من مجتمع متجانس قليل العدد لم يتجاوز مائة ألف نسمة قبل اكتشاف النفط بفترة وجيزة ، تمثل مدينة الكويت المركز الرئيسي والذي يتمركز فيه حوالي ٩٠٪ من مجموع السكان تتكون من مورفولوجية بسيطة متواضعة تمثل المدينة العربية التقليدية بانفصال عناصرها المركبة وهي المنطقة التجارية والمنطقة السكنية مع تقاربهم لطبيعة المناخ المتطرف وبدائية المواصلات ويفصل هذا المركز

الرئيسي عن المراكز الثانوية الأخرى مسافات جغرافية كانت في تلك الفترة تحتاج إلى رحلة طويلة للتنقل بين هذه المراكز وجاء التحول التاريخي المفاجىء ليقضي على هذا النمط وليحول الكويت إلى مدينة واحدة تتبعها ضواحٍ أو توابع لا تتمتع بذاتية النمو والتطور .

إن العنصر الرئيسي الذي أعطى هذا التحول مميزاته ، هو عملية التنمية ، فالكويت كانت تفتقر لثروة قومية ومصدر اقتصادي كبير وقف حائلاً دون القيام بعملية تأسيس اقتصادي وتنموي للبلاد . فكانت البلاد تفتقر لكل عناصر التنمية الأساسية مثل الطرق والكهرباء والمجاري والماء المسال . كما كانت تفتقر إلى عناصر التنمية الأساسية الاجتماعية المتمثلة بالمؤسسات التعليمية والصحية والاسكان بمفهومها الحديث . إن الهياكل الأساسية في أي بلد تعتبر مقياساً للمستوى الاقتصادي والحضاري وهي في ذات الوقت تفرق بين الدول الفقيرة والغنية كما أن نمط توزيعها مؤشر لمدى عدالة توزيع عناصر التنمية ، فكما يقول David Hilling [٤] . « إن الاختلاف في توزيع الهياكل الأساسية يعطي أساساً لمقارنة الصورة العامة لنوعية الحياة » . ويستطرد فيقول « إن المحك لتحقيق الأهداف الاجتماعية ليس في الزيادة السنوية في انتاج المجتمع ، وإنما في كيفية تهيئة المجتمع نفسه لتحسين حياة أعضائه ، في هذا المجال ، فالكويت كانت تواجه أعقد مرحلة في التنمية وهي في وضع أسس هذه العملية وهي الهياكل الرئيسية .

من الناحية الثانية كان عدد سكان البلاد قليلاً جداً حيث لم يكن يزيد عن مائة وخمسين ألفاً . هذه الصفة الكمية تزامنت مع الصفة النوعية ، إذ أن الأمية كانت تنتشر بين السكان ويفتقرون إلى المهارة المهنية ، وبكلمة أخرى كان سكان البلاد الوطنيون عاجزين عن القيام بالمهمة الكبرى وهي عملية التنمية الجذرية .

لقد امتلكت الدولة قدرة مادية ضخمة هي نتيجة لعوائد النفط وبذلك توجهت إلى سياسة اجتماعية واقتصادية تتمثل برفع المستوى الاقتصادي للانسان الكويتي ونشر التعليم لتحريره من الأمية ورفع مستواه التعليمي إلى أقصى الدرجات

العلمية بحيث يتمكن من المشاركة بعملية التنمية كما أن هذه السياسة تتمثل برفع مستواه الصحي والقضاء على أمراض الطفولة والأمراض الأخرى كذلك تقديم المسكن اللائق وتوفير الخدمات الأساسية ، من ناحية أخرى عملت الدولة على توسيع القاعدة الاقتصادية وذلك بتنويع القطاعات الاقتصادية .

لتحقيق هذه الأهداف على ضوء الواقع السكاني ، كان لا بد من الاستعانة بأيدٍ عاملة متعلمة ومدربة للقيام بهذا العبء لحين بناء القدرة الذاتية للسكان المحليين ، وكانت عملية التنمية من الطموح بحيث أن الدولة فتحت الباب لهجرة كبيرة بحيث فاق المهاجرون السكان المحليين عدداً في فترة زمنية وجيزة مما جعل عملية التنمية تتضاعف لتكون من أجل مجتمعين محلي ومهاجر . وهذه تشكل بذاتها معضلة سنتطرق لها في جزء قادم من هذا البحث .

لقد كان التطور السكاني يسير بسرعة هائلة نتيجة للهجرة وتحسين الأوضاع الصحية للمواطنين وقد تفوقت الزيادة الناتجة عن الهجرة على الزيادة لطبيعية (جدول رقم ٢) .

البناء السكاني في الكويت :

لسنا بحاجة إلى تكرار ما تطرقت إليه البحوث المهتمة بالدراسات السكانية في الكويت والتطرق إلى مسببات وبداية الهجرة إلى الكويت بشيء من التفصيل ولكن باستطاعتنا القول أن الكويت كانت تفتقر إلى الهياكل الأساسية حتى نهاية الخمسينات وذلك بسبب غياب ثروة قومية مهمة حتى قبل ذلك التاريخ ، كما أن السكان في الكويت كانوا أكثر تجانساً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ولم يكن يزيد عددهم عن ١٥٠ ألف نسمة حتى نهاية الأربعينات .

لذا لو كانت هناك دراسات سكانية لتلك الفترة من الزمن لاختلفت عما هي عليه في الوقت الحاضر من حيث المنهج والبعد وذلك لأن مثل تلك الدراسات

ستكون دراسات تتناول سكاناً أكثر تجانساً ، أما في الوقت الحاضر فإنه ـ كما قلنا ـ فإن ثنائية المجتمع في الكويت ، بين مجتمع كويتي متجانس إلى حد كبير ومجتمع مهاجر غير متجانس أبرز عدداً من الخصائص والمميزات لا يمكن اغفالها في الدراسات .

ليست هناك من احصاءات سكانية قبل سنة ١٩٥٧ يمكن أن تفيد الدراسات غير أن الهجرة قد بدأت في الأربعينات ووصلت ذروتها في الستينات ولا زالت مستمرة حتى وقتنا الحاضر . والمؤشر على تطور حجم الهجرة أن عدد المهاجرين عام ١٩٥٧ كان حوالي ٩٣ ألف نسمة وبلغ حوالي ٨٠٠ ألف نسمة عام ١٩٨٠ أي أن حجم المهاجرين قد تضاعف أكثر من ٨ مرات في فترة أقل من ثلاثين سنة ، أما الكويتيون فقد كان عددهم عام ١٩٥٧ (١١٣٦٢٢) نسمة ارتفع إلى (٥٦٢٠٦٥) نسمة عام ١٩٨٠ أي أنهم تضاعفوا حوالي ٥ مرات ، ويتضح من ذلك أن زيادة المهاجرين أكبر من زيادة الكويتين ، ويرجع هذا إلى أن المهاجرين يتزايدون عن طريق الهجرة والزيادة الطبيعية[٥] .

جدول رقم (١)

تطور حجم السكان في الكويت ، كويتيون ومهاجرون في السنوات المذكورة

السنة	كويتيون	مهاجرون	المجموع
١٩٥٧	١١٣٦٢٢	٩٢٨٥١	٢٠٦٤٧٣
١٩٦١	١٦١٩٠٩	١٥٩٧١٢	٣٢١٦٢١
١٩٦٥	٢٠٠٠٥٩	٢٤٧٢٨٠	٤٦٧٣٣٩
١٩٧٠	٣٧٤٣٩٦	٣٩١٢٦٦	٧٣٨٦٦٢
١٩٧٥	٤٧٢٠٨٨	٥٢٢٧٤٩	٩٩٤٨٣٧
١٩٨٠	٥٦٢٠٦٥	٧٩٣٧٦٢	١٣٥٥٨٢٧

المصدر : مرجع رقم (٥)

إن معدل النمو يعطينا وضوحاً أكثر حول الزيادة السكانية للمهاجرين والكويتيين وقد بلغت ذروة النمو السنوي في الفترة بين ٥٧ ـ ١٩٦١ حيث كانت للمهاجرين ١٣,٦٪ وللكويتيين ٨,٦٪ وانخفضت قليلاً بين ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ إذ بلغت ١١,٨٪ و٨,١٪ على التوالي وتقاربت بين المجتمعين بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ حيث كانت للمهاجرين ٩,٦٪ وللكويتيين ٩,٥٪ وعادت نسبة الزيادة السنوية إلى الارتفاع ـ للمهاجرين وأصبحت بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ (٨,٧٪) وانخفضت للكويتيين إلى ٣,٥٪ انظر الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
معدلات النمو للكويتيين والمهاجرين
الفترات المختلفة

الفترة السنوية	معدلات النمو السنوي		
	كويتيون	مهاجرون	الاجمالي
٥٧ ـ ١٩٦١	٨,٦	١٣,٦	١١,:
٦١ ـ ١٩٦٥	٨,١	١١,٨	١٠,٠
٦٥ ـ ١٩٧٠	٩,٥	٩,٦	٩,٦
٧٠ ـ ١٩٧٥	٦,٣	٥,٩	٦,١
٧٥ ـ ١٩٨٠	٣,٥	٨,٧	٦,٣

المصدر : عبد الرسول الموسى ومكي محمد عزيز ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت ، دراسة في الجغرافيا الاجتماعية ، وكالة المطبوعات الكويت ١٩٨١ ص ٥٤ .

ولتكتمل الصورة عن البناء السكاني والذي سيقودنا إلى تصور واضح عن العمالة نتعرف هنا على نسبة النوع والتركيب العمري واللذين يلعبان دوراً مهماً في خصائص العمالة فنسبة النوع مهمة في قطاع العمالة وخاصة في الدول النامية والتي

ما زال دور المرأة فيها غير كبير لأسباب مختلفة منها دور التعليم والعادات والتقاليد ، كما أن خصائص الهجرة بذاتها والخصائص الاجتماعية والجغرافية للكويت لعبت دوراً في طبيعة البناء السكاني للمهاجرين إلى الكويت[٦] .

فقد بلغت نسبة النوع بين المهاجرين ذروتها عام ١٩٥٧ أي في بداية الهجرة فقد كانت ٣٦٥,٥ ذكراً لكل ١٠٠ انثى وانخفضت عام ١٩٦١ لتصل إلى ٢٦٧,٤ ذكر لكل ١٠٠ انثى وتابعت انخفاضها حتى عام ١٩٧٥ حيث وصلت إلى ١٤٢,٥ انثى ولكنها عادت وارتفعت إلى ١٦٨,٢ ذكراً لكل ١٠٠ انثى عام ١٩٨٠ نتيجة لتزايد الهجرة الآسيوية المتمثلة بالكوريين ، إن هذه النسبة حتى في أدنى مستوياتها تمثل مؤشراً قوياً للبناء السكاني للمهاجرين والذي يشير إلى طبيعة الهجرة المتمثلة بدوافع الهجرة وهي العمل[٧] فهذه النسب عالية جداً وتمثل مجتمعاً غير متوازن مقارنة بالمجتمع الكويتي المتوازن المستقر والذي تتقارب فيه نسبة النوع بين الذكور والاناث (انظر الجدول رقم (٣)) . ونأتي إلى المؤشر الآخر وهو التركيب العمري والذي يعزز ما توصلنا إليه بصدد البناء السكاني للمهاجرين .

جدول رقم (٣)
نسبة النوع للكويتين والمهاجرين في الكويت في السنوات المختلفة

السنة	كويتيون	مهاجرون	المجموع
١٩٥٧	١٠٨,٦	٣٦٥,٥	١٧٧,٥
١٩٦١	١٠٩,١	٢٦٧,٤	١٦٦,٠
١٩٦٥	١٠٤,٧	٢٣٦,٣	١٥٨,٢
١٩٧٠	١٠٢,١	١٦٦,٤	١٣١,٧
١٩٧٥	١٠٠,٥	١٤٢,٥	١٢٠,٦
١٩٨٠	٩٨,٢	١٦٨,٢	١٣٣,٩

فالتركيب العمري بلا شك مؤشرٌ هامٌ للخصائص السكانية وخاصة للنشاط الاقتصادي للسكان والذي تعتمد عليه عملية التنمية ، فلو أخذنا فئة السن النشطة في أول تعداد لوجدناها عالية جداً تبرز سمات المهاجرين من جهة ، وتوضح إلى أي مدى كانت البلاد في حاجة إلى أيد عاملة تقوم بتنفيذ مشاريع التنمية الطموحة من جهة أخرى ، فقد كانت فئة السن التي تقع بين ١٢ ـ ٦٠ سنة للمهاجرين ٧٩٪ بينما كانت للكويتيين ٥٢٪ ، أما في عام ١٩٨٠ فقد انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٦٥,٨٪[٨] ومع هذا الانخفاض فما زالت هذه النسبة تتصف بالارتفاع وتثير جدلاً دائماً بين الاجتماعيين والاقتصاديين على حد سواء والتي يتمحور حولها كثير من عناصر التنمية ، إن هذا العرض السريع والموجز عن البناء السكاني في الكويت وبالذات للسكان المهاجرين يسهل لنا معالجة العمالة المهاجرة وعلاقتها بالتنمية في الكويت ، فإذا كانت عملية التنمية تنسج خيوطها للانسان نفسه فإن الانسان نفسه هو الذي يقوم بعملية النسيج ، وهذا يتمثل بمجموع السكان وجزئه النشط ، وتتخذ العمالة بعداً خاصاً وعميقاً في الكويت كما أشرنا في بداية الدراسة حيث أن عملية التنمية في الكويت تقوم على اكتاف عمالة يكون منها العمالة المهاجرة جزءها الأكبر المتمثل بنسبة تصل إلى ٧٠٪ .

النمو العمراني :

بسبب الظروف التي شرحناها قبل قليل ، كانت الأوضاع السكنية من التواضع بحيث لا يمكن أن تتناسب مع الأوضاع المستجدة من اقتصادية واجتماعية . كما أن مدينة الكويت بتكوينها العمراني بقطاعاتها المختلفة لا يمكن أن تستمر إذ أنها كانت تشكل عائقاً نحو الاستجابة للظروف الجديدة بخلق مدينة تجارية وإدارية تعكس الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد وهذا الحال ينطبق على المراكز الصغيرة . المتناثرة .

فقامت الدولة بخطوة لتحقيق الأهداف المذكورة سابقاً وذلك باستملاكها الأراضي ومساكن المواطنين بأسعار لا تمثل اطلاقاً سعر السوق في ذلك الوقت وذلك

كنوع من أنواع توزيع الثروة الوطنية على المواطنين ونظراً لافتقار البلاد كما أسلفنا للمقومات الاقتصادية الاقليمية ، فقد اضطرت الدولة إلى خلق مراكز استقرار تحتوي على الجانب السكني فقط وقامت بتنظيم هذه المراكز حيث تضم الخدمات الأساسية والاجتماعية ووزعت الأراضي السكنية بأسعار رمزية ، وبهذه الخطوة أرست الدولة دعائم توزيع جغرافي مميز ينفي عنه الذاتية ولا يرتبط بمقومات اقتصادية ، فكان معيار اختيار السكان لهذه المراكز قربها من مدينة الكويت وعدم الابتعاد عن المنطقة العمرانية ، كما أن المعايير الأخرى تتمثل بالتكتل الأسري ثم الاجتماعي المتمثل بالجيران السابقين في مدينة الكويت ، أما المصدر الثالث فهو تنظيمي أي أن من تستملك مساكنهم أولاً يحصلون على أراضٍ في مناطق قرب المدينة ، هذا في بداية الأمر أما بمرور الوقت حيث صاحب ذلك تطور في الحياة الاجتماعية التي جاءت نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة وتطور التعليم وارتفاع مستوى الدخل ، فقد أصبح المعيار في اختيار مناطق السكن هو تمتع المناطق المختارة بالخدمات المختلفة والمستوى الاقتصادي لسكانها وخصائصهم الاجتماعية .

لقد ظهر أول مركز استقرار منظم في عام ١٩٥٤ وهذا المركز هو ضاحية الشامية التي تقع بعد مدينة الكويت مباشرة ثم ظهرت مناطق الدسمة والقادسية وكيفان والفيحاء والشويخ السكني والدعية في عام ١٩٥٧ ثم تلتها مناطق الضواحي المختلفة . ونستطيع القول أنه منذ ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٧٨ ظهر ٤٩ مركز وتنقسم هذه المراكز حسب تنظيمها على فترات زمنية حيث نظمت ١٤ ضاحية تشكل ٢٨٪ من جملة الضواحي في الفترة الزمنية ٥٤ ـ ٥٧ ، ثم نظمت ٢٤ ضاحية تمثل ٤٩٪ من جملة الضواحي في الفترة الواقعة من ٥٨ ـ ١٩٦٥ وأخيراً نظمت ١١ ضاحية تمثل ٢٢٪ من جملة الضواحي في الفترة من ٦٥ ـ ١٩٧٨[٩] .

لقد كانت مهمة المراكز الأولى هي استيعاب السكان الذين تركوا مدينة الكويت نتيجة لتملك الدولة لمساكنهم ، أما المناطق التي ظهرت في مرحلة تالية وبالذات في السبعينات فكانت مهمتها استيعاب الأسر الجديدة وتلك الناتجة عن

الزيادة الطبيعية . وهناك مراكز كانت لها مهمة تختلف تماماً عن المراكز الأولى والثانية ، وهي المراكز التي استوعبت سكان المناطق البدوية والتي كانت تمثل مراكز استقرار لها طابعاً اجتماعياً واقتصادياً يختلف عن سكان مدينة الكويت وبعض المراكز الساحلية والتي يمكن أن نطلق عليهم السكان الحضر .

مراكز الاستقرار البدوية كانت تسمى بمناطق العشيش حيث كانت المساكن تتكون من مواد خشبية وصفائح وكانت تفتقر بشكل حاد لكل الخدمات الأساسية والاجتماعية .

وتقع المراكز التي استوعبت سكان مناطق العشيش في أقصى الطرف العمراني من الحزام الذي يطوق مدينة الكويت وتتميز هذه المراكز بأنها منفصلة جغرافياً عن المراكز «الحضرية» كما أنها ـ مناطق العشيش ـ استقبلت سكاناً غالبيتهم من غير الحضر .

أما مراكز الاستقرار الأخرى والتي استوعبت بالدرجة الأولى السكان المهاجرين . هذه المراكز نمت وتطورات استجابة عفوية منها لاستقرار الأسر المهاجرة . هذه المراكز لم تخرج من الخرائط إلى حيز الوجود كما هو الحال في المناطق الكويتية ، بل كانت مراكز قديمة صغيرة متناثرة في المناطق الساحلية والبعض منها مراكز قديمة داخلية . نمت هذه المناطق نمواً عشوائياً ، وذلك عن طريق تطوير المساكن القديمة إلى بنايات متعددة الطوابق وتعمير أراضي جديدة ـ وكما قلنا فإن المناطق الرئيسية تتمثل في حولي والسالمية واللتين تمثلان الثقل السكاني للمهاجرين . وتقع حولي وسط المناطق النموذجية الكويتية وتشكل مركزاً بشكرياً مختلفاً عن المحيط بها . أما السالمية فهي منطقة ساحلية نمت بنفس الطريقة التي نمت فيها حولي ، وتشكلان معاً أكبر مركزين للاستقرار السكني والتجاري . كذلك نمت بالداخل مراكز الجهراء والفروانية وخيطان ، وفي المنطقة الساحلية تطورت مناطق الفحيحيل والفنطاس والفنيطيس ، كذلك قام مركز استقرار في أقصى الحدود الجنوبية للبلاد حول ميناء الزور (سعود سابقاً) والذي يمثل ظهيراً لهذا الميناء النفطي ، هذا المركز

يقل فيه السكان الكويتيون ، وتتمثل فيه مساكن مؤقتة وخدمات اجتماعية بسيطة ، كما أنها بدأت تنمو كمنطقة ترفيهية تضم الشاليهات التي يقضي فيه السكان الكويتيون عطلة نهاية الأسبوع . فلو قمنا باحصاء للسكان ، لحصلنا على نتائج لافتة للنظر ، إذ أن التركيب السكاني سيختلف طيلة أيام الأسبوع عن العطلة الأسبوعية المتمثلة بيومي الخميس والجمعة .

إن النمو العمراني ـ كما رأينا ـ كان نتيجة لعاملين رئيسيين :

الأول هو انتقال الكويتيين من مدينة الكويت القديمة إلى الضواحي ، التي خرجت إلى الوجود كمراكز استقرار جديدة .

الثاني هو الهجرة الخارجية والتي كان من نتيجتها نمو وتطور مراكز استقرار قديمة ، تغيرت ملامحها السكانية والعمرانية باستقرار السكان المهاجرون .

الإسكان

هذا التطور في العمران ، صاحبه بلا شك تطور في الإسكان فبالإضافة إلى التحرك إلى الأمام بشكل نسبي في مفهوم الإسكان وإقامة المناطق السكنية التي تضم بيئة سكنية من حيث الخدمات والمرافق ، فقد تطورت أعداد المساكن بشكل كبير واكب التطور في الرقعة العمرانية فقد إرتفعت أعداد المساكن من ٣٣٧٣٨ عام ١٩٥٧ لتتضاعف تقريبا بعد ٨ سنوات لتصل إلى ٧٢٤٦٤ عام ١٩٦٥ . ثم واصلت إرتفاعها لتصل الى ١٨٠٤٠٠ سكنا عام ١٩٨٠ أي أن عدد المساكن تضاعف حوالي ٥ مرات . ولإلقاء الضوء على التوزيع الجغرافي للمساكن على مستوى المحافظات (أنظر الجدول رقم ٤) نجد أنه في عام ١٩٥٧ كانت محافظة العاصمة تضم الجزء الأكبر من المساكن فقد كانت تضم ٢٠٤٦٠ مسكنا في حين أن محافظة حولي كانت تضم ٧٦٥٤ مسكنا أما محافظة الأحمدي فقد كانت تضم ٥٦٢٤ مسكنا . أما في عام

١٩٧٥ فقد تقدمت محافظة حولي إلى المركز الأول حيث كان بها ٨٦٣٦٧ مسكنا وتراجعت محافظة العاصمة إلى المركز الثاني لتضم ٣٣٢٦٦ مسكنا وظلت محافظة الأحمدي في المركز الأخير حيث كانت تضم ١٧٥٧١ مسكنا .

أما في عام ١٩٨٠ فقد حدث تغير في عدد المحافظات ، حيث أضيفت محافظة رابعة هي الجهراء . لكن محافظة حولي ظلت متفوقة في عدد المساكن حيث إرتفع عدد المساكن في هذه المحافظة إلى ١٠٩٦٥٠ مسكنا ، وتأثرت محافظة العاصمة بظهور المحافظة الجديدة حيث ضمت أجزاء منها إلى محافظة الجهراء . فقد بلغ عدد المساكن في محافظة العاصمة ٢٣٦٣١ مسكنا . وتقدمت محافظة الأحمدي إلى المركز الثاني حيث ضمت ٢٩٤٦٥ مسكنا . أما المحافظة الجديدة فقد ضمت ١٧٦٥٤ مسكنا . وفي محاولة أعمق في ربط التوزيع السكاني بأحد عناصر التنمية نختار ثلاث مجموعات من المناطق على أساس طبيعة وجودها وتطورها .

المجموعة الأولى هي مناطق الضواحي والتي تتسم بخصائص معينة أهمها أنها تضم أغلبية سكانها من الكويتيين وأنها جذبت السكان الكويتيين الذين إنتقلوا من مدينة الكويت العاصمة بعملية إجتماعية وإقتصادية تاريخية وفي مرحلة ثالثة إستوعبت السكان الكويتيين المتكونين من أسر جديدة وعدد هذه المناطق ٢٣ منطقة تتركز في مساحات من الأرض شبه دائرية حول مدينة الكويت وتقع بين الطريق الدائري الأول والسادس .

وهذه المناطق الجغرافية لا تفصل بينها إلا طرق عادية . ويتركز فيها ١٥٪ من مساكن البلاد ، أما نسبة تركز السكان في هذه المجموعة من المناطق فقد كانت عام ١٩٨٠ حوالي ١٨٪ من مجموع سكان الدولة ، فقد بلغ عدد السكان في هذه المجموعة ٢٣٨٥٧٨ نسمة ويتكون غالبية سكان هذه المناطق من الكويتيين ، كما أن هناك قوانين لا تسمح بسكنى غير الكويتيين إلا في حدود ضيقة جدا .

جدول رقم (٤)
التوزيع الجغرافي للمساكن
عامي ١٩٥٧ ـ ١٩٨٠

المحافظة *	١٩٥٧	١٩٨٠ **
العاصمة	٢٠٤٦٠	٢٣٦٣١
حولي	٧٦٥٤	١٠٩٦٥٠
الأحمدي	٥١٢٤	٢٩٤٦٥
الجهراء	ـ	١٧٦٥٤
الاجمالي	٣٣٧٣٨	١٨٠٤٠٠

أما المجموعة الثانية من مراكز الإستقرار فتمثل المراكز التي كانت موجودة قبل النفط ونمت بشكل عفوي ، وهذه المناطق تتكون من مراكز كانت متناثرة في المنطقة الساحلية وفي منطقة الجهراء الواقعة شمال غرب مدينة الكويت وتبعد عنها بنحو ٢٠ كم .

أما في الوقت الحاضر فإن النمو العمراني الناتج عن التوزيع الجغرافي للسكان ، قد توسع في الإتجاهين الشمالي والجنوبي بشكل خاص لتلتحم المراكز المتباعدة لتشكل شريطا متصلا من العمران وقد نمت هذه المناطق نموا عفويا لتستوعب السكان المهاجرين بشكل خاص ، وليشكلوا الأغلبية في هذه المناطق . وتتسم هذه المناطق بأنها مناطق خدمية سكنية في وقت واحد إذ أنها نمت سكنيا وتجاريا

* المجموعة الإحصائية ١٩٧٧ ، جدول رقم ٦١ .

** النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ١٩٨٠ .

ويوجد بهذه المناطق مثل السالمية وحولي والفنطاس والفحيحيل مراكز تجارية تشكل في مجموعها مركزا رئيسيا في البلاد ، كما أن الطابع السكني في هذه المناطق هو الوحدات السكنية الرأسية المكونة من تجمعات سكنية ذات كثافة عالية بعكس المجموعة الاولى التي تتكون من وحدات أفقية ذات كثافة سكنية خفيفة . كما بدأت هذه المناطق تجذب الخدمات الفندقية والترفيهية بالنظر إلى موقعها الساحلي وطبوغرافيتها الجميلة وبعدها عن منطقة الاكتظاظ في مدينة الكويت التي تواجه صعوبات في المواصلات ومواقف السيارات وتباعد المراكز التجارية والخدمة الادارية .

وإذا ألحقنا بهذه المجموعة مدينة الأحمدي التي كانت تتميز بصفات مختلفة إذ أنها نشأت كمدينة نفطية ، أي أن الإدارة ومركز الشركات قامت بهذه المدينة وأنشأت حولها مساكن المهندسين والموظفين والعمال بهذا القطاع . فكانت طبيعتها مرتبطة بالنشاط النفطي . نقول إذا إعتبرنا هذه المنطقة جزءا من هذه المجموعة يصل عدد مراكز هذه المجموعة ١٥ منطقة ، تتركز كلها في المنطقة الساحلية الممتدة من السالمية حتى الحدود السعودية . تضم هذه المنطقة ٧١٢٧٠ مسكنا يشكلون ٥/ ٣٩٪ من جملة مساكن البلاد ، كما أن سكانها الذين يصل عددهم إلى ٢١٦٢١٧ نسمة عام ١٩٨٠ يشكلون نسبة تصل إلى ٣٣٪ من جملة سكان البلاد .

أما المجموعة الثالثة فهي ذات نمط يختلف عن المجموعتين السابقتين ، إذ أن هذه المجموعة تمتد بين الطريق الدائري الخامس إلى عمق الصحراء في المنطقة الداخلية شمال غرب البلاد ووسطها ، هذه المجموعة كان أغلبها يمثل مراكز إستقرار للسكان البدو والذين كانوا يعيشون حياة إجتماعية تختلف عن المجموعتين السابقتين والتي كانت تشكل تجمعات سكانية ذات توزيع جغرافي ينفرد عن باقي التجمعات إذ أنها بدأت في عمق الصحراء بالقرب من حقول النفط حيث كان معظم سكانها يعملون لدى شركات النفط[١٠] ومن هذه المناطق الأحمدي ، المقوع ، صهيد العوازم ، الشدادية ، الفروانية ، الجهراء ، خيطان ، العباسية ، العارضية ،

الصليبية ، الصليبخات ، الدوحة ، ولقد كان عدد العشيش حتى ١٩٧٥ م ١٩ ألف عشة يشكلون حوالي ١٤٪ من جملة مساكن البلاد ، وتضم عدداً من السكان في نفس العام ١٣١٢٥٧ نسمة وتبلغ نسبتهم إلى مجموع السكان حوالي ٢٨٪ .

وهناك مجموعة رابعة تتوزع على أطراف البلاد وعلى حدودها ، وهي ثلاث مناطق زراعية صغيرة . هي مناطق الشقايا والتي تقع في أقصى وسط البلاد ثم العبدلي وتقع في أقصى شمال البلاد ومنطقة الوفرة وتقد في أقصى جنوب البلاد وهي مناطق زراعية أنشأتها الدولة وشجعت قيام نشاط إقتصادي تفتقر إليه البلاد هو الزراعة وتبلغ مساحة الحيازات الزراعية عام ٧٨/ ١٩٧٩ في البلاد ، ١١٠٧١,٢ دونم . وتوزيعها الجغرافي على المحافظات الثلاث هو : محافظة العاصمة ٣٧٠٩,٩ دونم ، ومحافظة حولي ١٩٧٨,٨ دونم ، ومحافظة الأحمدي ٥٣٨٢,٥ دونم .[١١] .

التوزيع الجغرافي للكويتيين والمهاجرين :

كما قلنا في أماكن مختلفة من هذا البحث أن الثنائية الاجتماعية في الكويت تلعب دوراً واضحاً في المجالات المختلفة وأنها تعكس الوضع السكاني للسكان الكويتيين وتتعمق هذه الثنائية في التوزيع الجغرافي حيث نجد أن هناك مناطق تغلب عليها السكان الكويتيون وأخرى تغلب عليها السكان المهاجرون ، وكما اتضح لنا في أكثر من عرض في هذا البحث فإن هذا التوزيع بشكل خاص والتوزيع الجغرافي للسكان بشكل عام يرتبط بالخدمات الاجتماعية والنظم الادارية والتخطيطية بشكل أكبر من العناصر الاقتصادية ومواطن العمالة ، وكما ذكرنا أيضاً فإن وضع السكان الكويتيين الذين يمثلون أقل من نصف مجموع السكان . كل هذا ساعد على خلق خصائص معينة للتوزيع الجغرافي للسكان على مستوى المحافظات ، فنجد في عام ١٩٨٠ كان هناك محافظتان يشكل فيها السكان الكويتيون أقلية . هما العاصمة وحولي ففي محافظة العاصمة يشكل الكويتيون ٣٩٪ . وتلعب مدينة الكويت دوراً

هاماً في هذا المضمار إذ أنها تضم حوالي ٥٠٪ من سكان المحافظة الذين يبلغ عددهم ١٨١٧٧٤ نسمة يشكل الكويتيون ٧,٤٪ فقط من مجموع سكان المدينة وهذا يرجع إلى أن مدينة الكويت بعد التحول التاريخي الذي حدث في أعقاب اكتشاف واستغلال النفط تركزت فيها الصفة التجارية والادارية وهي مركز الادارة الحكومية والشركات وأصبح طابعها العمراني لا يتناسب مع الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الكويتيين وتحولت من مدينة ذات مورفولوجية بسيطة تغلب عليها العلاقات الوظيفية المتناسقة وطابع السكن التقليدي إلى مدينة تجارية وادارية تسيطر على مورفولوجيتها المجمعات السكنية العالية والتجارية المعقدة والخدمات الحديثة .

أما المحافظة الثانية التي يشكل فيها الكويتيون أقلية فهي محافظة حولي التي يبلغ سكانها ٧٥٠٧١٣ ويشكل سكانها ٥٥٪ من جملة سكان البلاد وتلعب مدينتا حولي والسالمية الدور الرئيسي إذ أنهما تشكلان ثقلاً سكانياً في المحافظة إذ يبلغ سكان هاتين المدينتين ٢٩٧٩٩٩ نسمة بنسبة ٤٠٪ من سكان المحافظة . يشكل الكويتيون ،٢٧٪فقط من جملة سكان المحافظة ، ولهاتين المدينتين وضعٌ اقتصادي واجتماعي مميز يرجع تاريخه إلى بداية الهجرة ، عندما بدأت الهجرة بدفعاتها الكبيرة في فترة زمنية قصيرة نسبياً لم تستطع مدينة الكويت استيعاب السكان المهاجرين لأسباب اجتماعية وجغرافية منها أن المجتمع الكويتي في ذلك الوقت كان مجتمعاً تقليدياً تحكمه العادات والتقاليد الاسرية الضيقة ، كما أن خصائصه الاجتماعية والثقافية والديمغرافية تجعله حذراً في قبول اعداد من المهاجرين بتشكيلة معقدة . من الناحية الأخرى فمساحة مدينة الكويت ورقعتها العمرانية ونمط السكن فيها حال دون استيعاب السكان المهاجرين وكانت مدينتا السالمية وحولي المنطقتين الوحيدتين المهيئتين لاستقبال المهاجرين ، حيث كانت توجد بهما مساكن الكويتيين الذين يقضون فيها العطل الاسبوعية والسنوية ، كما أن بعض الكويتيين يقطنون هاتين المنطقتين وكان عدد السكان بهما في ذلك الوقت قليلاً جداً . كما كانت توجد بهما بعض الأراضي الزراعية البسيطة ، فكان أن اتجه السكان المهاجرون إلى هاتين

المنطقتين لتوفر المساكن فيهما ولتهيؤ الظروف الاجتماعية لاستقبالهم هذه الجهات أصبحت نواة لأكبر تركز بشري في الكويت للسكان المهاجرين إذ أن السكان المهاجرين يشكلون ٩٢٪ من جملة السكان فيهما .

نتحول الآن إلى المنطقتين اللتين يغلب عليهما السكان الكويتيون ليشكلا الأغلبية وهما محافظة الأحمدي والجهراء .

يشكل الكويتيون ما نسبته ٥٨٪ من سكان محافظة الأحمدي ويأتي هذا التميز في هذه المحافظة ، كما في المحافظة التالية لسبب رئيسي وهو وجود مناطق بيوت ذوي الدخل المحدود وتوجد بهاتين المنطقتين مناطق ذوي الدخل المحدود بكاملها. وجدير بالذكر أن بيوت ذوي الدخل المحدود مقصورة على الكويتيين فقط لاعانتهم على الحصول على سكن بامكانياتهم المادية المحدودة . فإذا أخذنا مناطق ذوي الدخل المحدود في محافظة الأحمدي التي يبلغ عدد السكان فيها ٢٣٢١٦٧ نسمة والتي تتكون من ١٥ مركزاً بشرياً نجد أن هناك أربع مناطق لذوي الدخل المحدود الحكومي وهي : الصباحية وهدية والرقة وأم الهيمان تضم ٨٧٨٢٧ نسمة[١٢] من الكويتيين تشكل ما نسبته ٣٨٪ من جملة سكان المحافظة ، هذا بالاضافة إلى مناطق توجد بها نسبة كبيرة من ذوي الدخل المحدود .

أما محافظة الجهراء فتصل نسبة الكويتيين فيها إلى ٧٩٪ من جملة سكانها البالغ ١٨٩٩٧١ نسمة فنفس الأسباب المذكورة تنطبق عليها إذ أن هناك منطقتين لذوي الدخل المحدود الحكومي بالكامل وهما منطقة المساكن الشعبية بالجهراء والمساكن الشعبية بالصليبية والتي تبلغ نسبة سكانها الكويتيين ٣٠٪ من جملة سكان المحافظة ، هذا بالاضافة إلى سكان بيوت ذوي الدخل المحدود الموجودة في بقية المناطق والجدير بالذكر أن سكان ذوي الدخل المحدود في هذه المحافظة وبالذات في المناطق التي تسود فيها بيوت ذوي الدخل المحدود ، هم من سكان العشيش الذين نقلتهم الحكومة إلى هاتين المنطقتين انطلاقاً من هدف تحسين الظروف السكنية لهؤلاء السكان والتخلص من الشكل العام لمناطق العشيش .

وننوه هنا بوضوح أن التوزيع الجغرافي لبيوت ذوي الدخل المحدود لا تأخذ به اعتبارات لها ارتباط بالفعاليات الاقتصادية أو حتى اختيار السكان لمناطقهم ، إنما هي مناطق اختارتها الحكومة لبناء مساكن خاصة لسكان العشيش في مناطق على أطراف المنطقة الحضرية (انظر جدول رقم ٥) .

المنشآت الاقتصادية :

يمكننا أن نستخدم المنشآت الاقتصادية وتوزيعها الجغرافي كمؤشر للتوزيع الجغرافي للسكان ، ولكن بدون استباق النتائج أيضاً وتركها للمناقشة في نهاية البحث فهناك دول فرضت عليها طبيعتها الجغرافية والاقتصادية علاقات وطيدة بين التوطن لمختلف القطاعات الاقتصادية وبين التوزيع الجغرافي للسكان وفي بعض الدول نجد أن التوزيع الجغرافي يتعرض للتغيير في حالة ما إذا تغيرت الظروف الاقتصادية وتغيرت أدوار القطاعات الاقتصادية واكتشاف آبار النفط أو مناجم المعادن المختلفة أو اصلاح للأراضي الزراعية ، أو تحول في مجاري الأنهار أو قيام مراكز اقتصادية . ونجد أن متوسط تغير منطقة السكن في بريطانيا مثلاً هو خمس سنوات يكون الدافع الرئيسي لهذا التغيير ، تغييراً في موقع العمل ، كما أن التغيير في التوزيع الجغرافي للسكان في بريطانيا بين وسطها وجنوبها بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تأثرت الصناعة البريطانية نتيجة تدمير معظمها ، وبروز المصانع المتطورة في دول أخرى ، لهو دليل واضح على العلاقة الوثيقة بين العاملين .

نجد في الكويت ، أن المنشآت الاقتصادية بشكل عام والمنشآت الصناعية بوجه خاص لم تظهر بشكلها الفعال إلا بعد استغلال عوائد النفط ، وتركيز الخدمات والمنشآت في مناطق معينة مثل الخدمات والمراكز الادارية في مدينة الكويت والصناعات في مناطق الشويخ والشعيبة والصليبية والأحمدية والزراعية في العبدلي والشقايا والوفرة والصليبية والجهرة .

جـدول رقـم (٥)

التوزيع الجغرافي للسكان الكويتيين وغير الكويتيين
في المحافظات المختلفة ١٩٨٠

المحافظة	كـويـتـيـون				غـيـر كـويـتـيـون				الجمـلة		
	ذكـور	أنـاث	جـملة	٪	ذكـور	أنـاث	جـملة	٪	ذكـور	أنـاث	جـملة
العاصمـة	٣٥٠٣١	٣٦٤٢٢	٧١٤٥٣	١٢,٧	٧٧٩٦١	٣٢٥٦٠	١١٠٣٢١	١٣,٩	١١٢٩٩٢	٦٨٧٨٢	١٨١٧٧٤
حـولـي	١٠١٨٧٠	١٠٢٩٩٠	٢٠٤٨٦٠	٣٦,٤	٣٢٩٣٩٠	٢١٦٤٦٣	٥٤٥٨٥٣	٦٨,٧	٤٣١٢٦٠	٣١٩٤٥٣	٧٥٠٧١٣
الأحمـدي	٦٦٧٤٠	٦٨٨٩٠	١٣٥٦٣٠	٢٤,١	٦١٨١٠	٣٤٧٢٧	٩٦٥٣٧	١٢,٢	١٢٨٥٥٠	١٠٣٦١٧	٢٣٢١٦٧
الجهـراء	٧٤٨٧٥	٧٥٢٤٧	١٥٠١٢٢	٢٦,٧	٢٧٢٦٧	١٢٥٦٢	٣٩٨٤٩	٥,٢	١٠٢١٤٢	٨٧٨٢٩	١٨٩٩٧١
جـملة	٢٧٨٥١٦	٢٨٣٥٤٩	٥٦٢٠٦٥	١٠٠,٠	٤٩٦٤٢٨	٢٩٦٣١٢	٧٩٢٧٤٠	١٠٠,٠	٧٧٥٩٤٤	٥٧٩٦٨١	١٣٥٤٦٢٥

المصدر : النتائج الأولية لاحصاء ١٩٨١ ، مايو ١٩٨٠ .

لقد بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في البلاد عام ١٩٨٠ (٣٣٢٠٧) منشأة تتوزع جغرافيا على المحافظات الأربع بحيث تتصدر محافظة العاصمة بقية المحافظات في عدد المنشآت فتوجد بها ١٤٧٦٢ منشأة تشكل ٤٤٪ من جملة منشآت البلاد وتأتي محافظة حولي بالمرتبة الثانية لتضم ١١٩٦٣ منشأة تمثل ٣٦٪ من جملة المنشآت في الدولة ، أما محافظة الأحمدي فتأتي في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢٪ وعدد المنشآت يصل إلى ٣٩٨٣ منشأة ثم أخيراً محافظة الجهراء حيث تضم ٢٥٠٩ منشأة فقط بنسبة ٧,٦٪ . يعمل بهذه المنشآت ٢٣٣,١٦٠ عاملاً ، بينهم ١١٥,٩٥٢ عاملاً في محافظة العاصمة يشكلون نسبة ٤٩,٧٪ من جملة العاملين فتأتي بعدها محافظة حولي وتضم عدداً من العاملين يصل إلى ٦٥٥٧٦ عاملاً بنسبة٢٨,١٪من جملة العاملين في المنشآت ثم تأتي بالمرتبة الثالثة من حيث حجم العمالة في هذه المنشآت محافظة الأحمدي لتضم ٣٨١٠٣ عاملاً بنسبة ٣/ ١٦٪ من الجملة ، أما محافظة الجحهراء فإنها تضم ١٣٥٢٩ عاملاً فقط بنسبة ٥,٨٪ من جملة العاملين بالمنشآت في الدولة عام ١٩٨٠[١٢] هذا التوزيع في المنشآت والعمالة لا ينسجم مع التركز السكاني في المحافظات ، فمحافظة حولي على سبيل المثال تضم ٥٥٪ من جملة سكان البلاد ، في هذا المضمار يجب أن نشير إلى أن الغالبية من سكان محافظة الأحمدي هم من السكان الكويتيين وأن الغالبية من العمالة في هذه المنشآت هم من السكان المهاجرين وقد كان عدد العاملين المهاجرين في محافظة الأحمدي ٣٥٦٤٦ من بين ٣٨١٠٣ عاملاً في المحافظة أي أن نسبة العمالة المهاجرة ٩٣٪ من جملة العمالة في المحافظة والجدير بالذكر أن نسبة السكان المهاجرين إلى مجموع السكان في المحافظة ٤٢٪ ، كما يجدر بالذكر أن ثقل الصناعة في الكويت يوجد في هذه المحافظة في منطقة الشعيبة .

أما لو ناقشنا علاقة المنشآت الاقتصادية بالتوزيع الجغرافي للسكان على مستوى الجنسية بين كويتيين ومهاجرين (جدول رقم ٧) ،فنجد مدى ضعف العلاقة بين هذين العاملين . فبالنسبة للكويتيين نجد أن أكثر من ثلث الكويتيين

يقطنون عام ١٩٨٠ في محافظة حولي ، والربع تقريباً في محافظة الأحمدي والربع الآخر تقريباً في محافظة الجهراء أما أقل نسبة فهي في محافظة العاصمة بينما نجد أن نصف المنشآت الاقتصادية تقع في نفس العام في محافظة العاصمة وأكثر من الربع تقريباً (٢٨,١٪) في محافظة حولي وحوالي ١٦,٤٪ في محافظة الأحمدي وفقط ٥,٨٪ من السكان الكويتيين في محافظة الجهراء هذا الضعف في العلاقة يرجع إلى أن تركز المنشآت يرتبط في الكويت بعوامل معينة لا تدخل العوامل الجغرافية المرتبطة بعناصر رئيسية مثل العلاقة الجغرافية للموقع والمسافة الجغرافية ، والموارد الطبيعية بالمنشآت الاقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية أما منشآت محافظة العاصمة فتتركز في مدينة الكويت ، وقد اتخذت هذه الصفة لاعتبارات ادارية وتاريخية . أما بالنسبة للمهاجرين فالصورة العامة متشابهة تقريباً فالغالبية العظمى من المهاجرين ٦٨,٧٪ تقطن بمحافظة حولي والبقية يتوزعون بين بقية المحافظات مع ملاحظة تدني نسبتهم في محافظة الجهراء ، وبالرجوع إلى توزيع المنشآت نجد أن التوزيع الجغرافي للسكان والتوزيع الجغرافي للمنشآت لا يتفق للأسباب التي تطرقنا إليها قبل قليل ، والتي أكدها البحث في سياق مقياس التوزيع الجغرافي للسكان ، والذي لعبت به القضايا الديمغرافية والاجتماعية والاسكانية دوراً في التوزيع الجغرافي للسكان . أما لو عالجنا التوزيع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية الصناعية والتجارية والخدمية ـ على مستوى المناطق لعام ١٩٨٠ ، فإن الصورة ستتضح وتفسر لنا شكل هذا التوزيع . فنجد أن مدينة الكويت القديمة ، داخل السور المزال ، بما تحتله من مركز تجاري واداري تتركز فيها المنشآت حيث أن ٣٦٪ من المنشآت توجد في هذه المدينة . فهذه المدينة تمثل الثقل التجاري وتتركز بها المؤسسات التجارية والخدمية ، عدا الصناعية ، حيث أن معظمها قد نقل إلى منطقتي الشويخ والري الصناعيتين ذات الصناعة الخفيفة . كما أنّ ٣١٪ من مجموع العاملين في المنشآت في الدولة يعملون في مدينة الكويت . تلي مدينة الكويت مدينة حولي ، حيث التركز السكاني وخاصة للمهاجرين ، وجذبت هذه المدينة كثيراً من المنشآت التجارية والخدمية ويوجد بها

ثالث مركز تجاري في البلاد ، وتتمثل بها ٩,٧٪ من مجموع المنشآت في الدولة ، كما أنها تضم ١٥٪ من جملة العاملين في المنشآت في الدولة .

تأتي بعد ذلك مدينة السالمية ، وتعتبر هذه المدينة المركز الثالث التجاري في البلاد ، وانتقلت إليها كثير من فروع المنشآت التجارية والخدمية والترفيهية وتضم هذه المدينة ٧,٧٪ من جملة المنشآت ، و٥٪ من جملة العاملين بها .

وتحتل منطقة الشويخ الصناعية المركز الرابع من حيث عدد المنشآت ومنطقة الشويخ كانت من أولى المناطق الصناعية التي أنشأت بعد التطور الاقتصادية الذي حدث بعد اكتشاف النفط ، وتتركز فيها الصناعات الخفيفة وتوجد بها محطات تحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية ، كما يوجد بها ميناء تجاري رئيسي.

أما منطقة الشعيبة الصناعية فهي تضم فقط ١٣٠ منشأة نسبتها ٠٤,٠٪ فقط ، وذلك لأن هذه المنطقة تضم الصناعات الثقيلة والمتطورة وبها صناعة البتروكيماوية وبها ميناء لتصدير النفط ، وهذا يفسر قلة عدد المنشآت ، أما نسبة العاملين فترتفع إلى ٦٪ وعددهم ١٢٣٤٤ عاملاً .

وتقع هذه المنطقة في محافظة الأحمدي التي يغلب على سكانها السكان الكويتيين ، ولكن العمالة المهاجرة تتفوق على العمالة الكويتية .

أما في عام ١٩٧٥ ولتوفر المعلومات نستطيع توزيع المنشأة والعاملين فيها على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وفي البداية نجد أن المنشأة الأقتصادية تتركز في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ، فقد كان عدد المنشآت التجارية بهذا القطاع ١٣٣٩٤ منشأة يعمل بها ٤٥٤٠٢ عاملاً يشكلون ٣٣,٤٪ من جملة العمالة في هذه المنشآت . وتأتي بالمرتبة الثانية قطاع الخدمات إذ كان يضم ٥٤٨٦ منشأة يعمل بها ٢٦٨٧٦ عاملاً ، إلا أن هذا القطاع على الرغم من أنه جاء بالمرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت . إلا أنه جاء ترتيبه الثالث بعد قطاع الصناعات التحويلية الذي كان يضم ٢٨١٠٣ عاملا وترتيبه الثالث في عدد المنشآت التي تضم

٣٥٢٩ منشأة . وتلعب بقية القطاعات دوراً أقل في هذا المضمار إذ أن قطاع البناء والتشييد يضم فقط ٤٩٨ منشأة يعمل بها عدد من العاملين يبلغ ٢٢٦١٤ ثم قطاع الزراعة والصيد الذي يشمل ٢٥٥٨ عاملاً يعملون في ٣٤٣ منشأة[١٣] .

السكان والقوى العاملة :

بالرجوع إلى العرض المتعلق بالبناء السكاني وكما أشرنا في بداية هذا البحث فإن القوى العاملة المهاجرة ونظراً لحجمها الكبير فإنها تلعب دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي وبالتالي في عملية التنمية . ونحن هنا سنعرض لدراسة القوى العاملة لتبيان مدى ما تلعبه من دور في عملية التنمية بشيء من التفصيل .

إن الطلب الحاد على القوى العاملة في بلد يفتقر إلى الأيدي العاملة حجماً ونوعاً يتسبب بلا شك في إيجاد شكل غريب للبناء السكاني يلعب فيه السكان النشطون اقتصادياً دوراً يندر أن يلعبوه في بلد يتوازن فيه العرض والطلب وتتمثل ثنائية الفصل بين السكان الوطنيين والمهاجرين بأوضح صورها في هذا البناء السكاني .

إن البحث في هذا الوضع الغريب للبناء السكاني يحتاج العودة بنا إلى الماضي وهذا أمر مستحيل بحد ذاته كما أن ترك هذا الأمر لعامل الزمن ليحل محل التخطيط في معالجة هذا الوضع له محاديره أيضاً .

لذا فإن تخصيص دراسات موسعة وعميقة تتناول هذا الموضوع سيمثل إتجاها أكثر عقلانية[١٤] .

فنسبة قوة العمل المهاجرة إلى السكان المهاجرين في سن العمل وصلت عام ١٩٨٠ إلى ٧١٪ في حين أن هذه النسبة بين الكويتيين كانت لنفس العام ٣٨٪ أي النصف تقريبا[١٥] . في حين أن سن السكان في سن العمل بين المهاجرين إلى مجموع السكان لنفس العام كانت ٦٧٪ أما بين الكويتيين فكانت ٥٠٪ .

جـــدول رقـم (٦)

التوزيع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية والعاملين فيها ١٩٨٠

المحافظـة	عدد المنشآت	٪	الكويتيـون	٪	مهـاجـــرون	٪	جمـــلة	٪
العاصمـــة	١٧٦٢	٤٤	٢٣٦٤	٣٤,٤	١٠١٤٧٨	٥١,١	١٠٣٨٤٢	٥٠,٥
حـــولـي	١١٩٦٣	٣٦	٦٢٧	٩,١	٥٣٣٣٥	٢٦,٩	٥٣٩٦٢	٢٦,٤
الأحمـــدي	٣٩٨٣	١٢,٤	٣٥٠٠	٥٠,٩	٣٢١٤٦	١٦,٢	٣٥٦٤٦	١٧,٣
الجهـــراء	٢٥٠٩	٧,٦	٣٧٦	٥,٥	١١٥٨٦	٥,٨	١١٩٦٢	٥,٨
جمـــلة	٣٣٢١٧	١٠٠,٠	٦٨٦٧	١٠٠,٠	١٩٨٥٤٥	١٠٠,٠	٢٠٥٤١٢	١٠٠,٠

جـــدول رقـــم (٧)
العاملون في المنشآت الاقتصادية وتوزيعهم الجغرافي والنسبة بين الكويتي والمهاجرين في كل محافظة

المحـــافظـــة	كويتيـــون	٪	مهـــاجرون	٪	جمـــلة	٪
العاصمـــة	٢٣٦٤	٢,٣	١٠١٤٧٨	٩٧,٧	١٠٣٨٤٢	٤٩,٧
حـــولـــي	٦٢٧	١,٢	٥٣٣٣٥	٩٨,٨	٥٣٩٦٢	٢٨,١
الأحمـــدي	٣٥٠٠	٩,٨	٣٢١٤٦	٩٠,٢	٣٥٦٤٦	١٦,٤
الجهـــراء	٣٧٦	٣,١	١١٥٨٦	٩٦,٩	١١٩٦٢	٥,٨
جمـــلة	٦٨٦٧	٣,٣	١٩٨٥٤٥	٩٦,٧	٢٠٥٤١٢	١٠٠,٠

هذه الصورة متوقعة مع أنها تدعو إلى إثارة الأسئلة المتعلقة بالكفاءة والبطالة المقنعة وتوجهات عملية التنمية . في نفس الوقت فإن هذه الصورة تقودنا إلى الموضوع الرئيسي وهو دور العمالة المهاجرة في عملية التنمية .

دور العماله المهاجرة في التنمية :

سنركز في هذا البحث على دور العمالة في النشاط الاقتصادي وسنختار قطاعات ثلاثة هي : البناء والتشييد والصناعة والخدمات وإختيارنا لهذه العناصر ينطلق من أمرين ، أولهما أن الكويت تتصف بفقرها في جغرافيتها الطبيعية من مناخ قاس وتربة فقيرة واستواء في السطح وإقتصار تكويناتها الجيولوجية على مصدر واحد وهو السائل الأسود الذي يسمى النفط .

ومما أعطى هذه الظروف صفات معينة ، أن هذا السائل الأسود لم يكتشف

المصدر : جدول رقم (٦).

إلا حديثا ولم تستغل عوائده إلا لسنوات معدودة مضت ، كما أن تفرد هذا المصدر تسبب في تزامن عملية التنمية ومشاريعها مع إستغلال عوائده فقط بعدما إكتشف النفط وبدأ إستغلال عوائده ، كانت البلاد تعيش عصرا يختلف عن عصر النفط وكان عصر النفط . وكانت أهم عناصر التنمية وهي الهياكل الاساسية والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية في وضع لا يسمح بالمقارنة مع تلك التي في عصر النفط . وينطبق ذلك على الادارة حيث لم تكن هناك أجهزة إدارية مثل تلك التي تشهدها البلاد في الوقت الحاضر .

ولذلك فإن دور العمالة المهاجرة مرتبط تماما مع عملية التنمية في جانبها المادي ،فالذي نعرفه أن لا حجم ولا خصائص سكان البلاد الوطنيين يؤهلهم للقيام بالدور الذي قامت به العمالة المهاجرة وخاصة في بداية إنطلاق مشاريع التنمية .

أما التصنيع وهو القطاع الذي يعتبر تحولا من التخلف للتقدم ، فتعتبر سماته الحالية غريبة تماما عن سمات الصناعة المتواضعة في عصر ما قبل النفط ، فإن العمالة المهاجرة تحمل العبء الأعظم في قطاع الصناعة في البلاد . مما سبق فإن دراسة هذه العناصر الثلاثة يلقي الضوء على دور العمالة المهاجرة في عملية التنمية .

وإذا قمنا بمقارنة بين تعدادين يفصل بينهما ٥ سنوات وهي عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ في هذه القطاعات الثلاثة نجد الأرقام المطلقة ارتفعت كثيرا أما نسبة العمالة في هذه القطاعات الثلاثة إلى مجموع العمالةفنجدها متقاربة جدا إذ أن نسبة العمالة المهاجرة في هذه القطاعات الثلاث إلى جملة العمالة هو ٧٣٪ . عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

ففي عام ١٩٧٥ كان مجموع العمالة المهاجرة ٢١١٤٤٤ عاملا ، بينها ١٥٥٢٤٦ عاملا في القطاعات الثلاثة ، يشكلون ٧٣٪ كان عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية ٢٢٢٠٩ عاملا ، وفي قطاع البناء والتشييد٣٠٥٠٠ عاملا ، أما في قطاع الخدمات فإنه يضم الجزء الأكبر من العمالة وكان عددهم١٠٢٥٣٧ أما في عام

١٩٨٠ ، فقد إرتفعت أعداد العاملين في هذه القطاعات ، ووصل إلى ٢٨٢٥١٠ أي زيادة قدرها ٨٢٪ عن تلك التي في عام ١٩٧٥ ويتضح دور العمالة المهاجرة في هذه القطاعات في الكويت عندما نقارنها بالعمالة الوطنية في نفس القطاعات ، فقد كان مجموع العاملين الكويتيين في القطاعات الثلاثة عام ١٩٧٥ (٦٨٢٧٩) يمثلون ٧٨٪ من مجموع العمالة الكويتية ، ارتفع هذا العـدد الى ٨٣٧٩٠ عام ١٩٨٠ ، لتصل إلى ٧/ ٧٩٪ إن نسبة الكويتيين العاملين في القطاعات الثلاثة تشكل ٨/ ٢٢٪ فقط إلى مجموع العمالة في نفس القطاعات عام ١٩٨٠ . جدول رقم ٧

إن إنخفاض العمالة الكويتية في هذه القطاعات بالنسبة للعمالة المهاجرة هو إستطراد للصورة العامة للعمالة الكويتية في جميع القطاعات إلا أن قلتها الواضحة في هذه القطاعات تعكس التوجهات الاجتماعية للعمالة الكويتية ـ حيث أن الانسـان الكويتي تحول بينه وبين احتراف المهن اليدوية والفنية المتدنية المستوى ـ كثـير من الحواجز الاجتماعية والتي تشجعها عوامل مختلفة منها المردود المادي المتدني في هذه المهن ، والعمل لدى مؤسسات خاصـة صغـيرة حيث الارتبـاط مبـاشرة بصاحـب العمل ، وهذا له محاذير إجتماعية ، في مجتمع صغير ومحدود وذي تركيبة إجتماعية قبلية وأسرية ، كما أن إرتباط هذه المهن بالهجرة والمهاجرين من مجتمعات مختلفة يعـوق دخول الانسان الكويتي هذه المجالات ، ويجب أن ننوه هنـا أن هذه الصـورة لا تنطبق على المجتمع الكويتي والانسان الكويتي وإنما هي صورة للعلاقة المعقدة بين الأيدي العاملة المستوردة والوطنية نجدها في مختلف البلدان التي تتعرض للهجرة .

بعض مؤشرات عملية التنمية :

كما قلنا قبل قليل فإن القطاعات الاقتصادية التي إخترناهـا وهـي ، البنـاء والتشييد والصناعات والخدمات سوف تعطينا مؤشرات عن تطور عملية التنمية . فلقد أوضحنا في سياق هذا البحث أن الكويت كانت تفتقر إلى الهياكل الأساسية وأيضا تفتقر إلى الخدمة الأساسية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والاسكان .

جدول رقم (٨)

قوة العمل المهاجرة والكويتية حسب أقسام النشاط الاقتصادي

الجنسية	كويتي		مهاجرون	
النشاط الاقتصادي	١٩٧٥ *	١٩٨٠ **	١٩٧٥	١٩٨٠
الزراعة والصيد	٣٩٨٣	٥٣٢٠	٣٥٣١	٣٣٠٠
المناجم والمحاجر	١٧٧٩	٢١٦٠	٣٠٨٠	٤٨٢٠
الصناعات التمويلية	٢٢٥٨	٣٧٦٠	٢٢٢٠٩	٤٤٧١٥
الكهرباء والماء والغاز	٢٠٣٤	١٩٠٠	٥٢٣٧	٦٥٨٠
التشييد والبناء	١٧٥٦	١٦٩٠	٣٠٥٠٠	٨٤٦٢٠
التجارة	٦٣٢٧	٤٢٦٠	٣٣٢٣٢	٥٩٤٣٠
النقل والتخزين والمواصلات	٤٥٦٧	٧٦٦٠	١١١١٨	١٨٦٨٠
الخدمات	٦٤٢٦٥	٧٨٣٤٠	١٠٢٥٣٧	١٥٣١٧٥
الجملة	٨٦٩٦٩	١٠٥٠٩٠	٢١١٤٤٤	٣٧٥٣٢٠

المصدر :

* المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٩ .

** أرقام تقديرية ضمن دراسة لوزارة التخطيط عن بعض الخصائص الرئيسية للسكان وقوة العمل ١٩٨٠ .

قبل النفط حيث كان التركز السكاني في مدينة الكويت داخل السور المزال ، لم تكن السيارة معروفة بشكل عام ، ولذلك فلم تكن هناك طرق لمرور السيارات أو لخدمتها ، فكانت هناك طرق تشكل همزة الوصل بين القطاعات السكنية والتجارية والواجهة البحرية ذات النشاط المميز في تلك الفترة . أما بعد إكتشاف النفط وإستغلال عوائده ، فقد دخلت السيارة لتشكل فيما بعد أحد أعقد المشاكل الحضرية في البلاد ، وتطورت الطرق وإمتدت لتكون إحدى مظاهر التطور العمراني وأحد عناصر التنمية . فقد تطورت أطول الطرق فتضاعفت ٨ مرات خلال أقل من ربع قرن .

لقد كانت أطوال الطرق في البلاد ٣٣٠ كم عام ١٩٥٧ ، زادت إلى ٢٧٢٩ كم عام ١٩٨٠[١٦] ، وهذا التطور تطور كمي أما التطور النوعي فيتمثل بتحسين خدمة الطرق وسعتها وربطها لمناطق البلاد المختلفة وكذلك ربط البلاد بالعالم الخارجي . وكذلك مواكبتها لتزايد السيارات وإكتظاظ الطرق بالسيارات وذلك عن طريق بناء الجسور وهذا التقدم والتطور في النقل والمواصلات أثر على التوزيع الجغرافي حيث قربت السيارة المسافات الجغرافية ولذلك يعمل الكثير من السكان في مناطق بعيدة عن مساكنهم .

أما بالنسبة للاسكان فقد واكب التطور في حجم السكان وزاد زيادة كبيرة منذ ١٩٥٧ فقد إرتفع عدد المساكن من ٣٣٧٤٨ إلى ١٨٠٤٠٠ عام ١٩٨٠ ، وهذا يعني أن عدد المساكن قد تضاعف حوالي ٥ مرات[١٨] .

أما بالنسبة لقطاع الصحة ، فحتى نهاية الخمسينات لم يكن في البلاد إلا مستشفى واحد يقع في مدينة الكويت القديمة ، وفي عام ١٩٨٠ كانت هناك ستة مستشفيات موزعة جغرافيا على محافظات البلاد الخمس .

أما بالنسبة للتعليم فقد وصل عدد المدارس بمختلف مراحلها إلى ٤٣٥ مدرسة عام ١٩٨٠ بعدما كان عددها لا يزيد على عدد الأصابع في الأربعينات ، أما الرقعة

العمرانية للبلاد فقد زادت زيادة كبيرة . فبعد أن كانت رقعة البلاد المستغلة بشكل رئيسي في مدينة الكويت القديمة في العشرينات من هذا القرن قد قدرت مساحتها بحوالي ٧٥٠ هكتار،قدر المخطط الهيكلي للدولة أن تصبح المساحة العمرانية للبلاد في نهاية ١٩٨٠ حوالي ٣٥ ألف هكتار .

أما بالنسبة للتصنيع ، فقد كانت البلاد تمارس الصناعات التقليدية البسيطة وفي مقدمتها صناعة السفن ، إلا أن البلاد قد شهدت توسعا كبيرا في الصناعة ، سواء القائمة على مشتقات النفط وهي صناعة البتروكيماويات ، وتتمثل هذه الصناعة في منطقة صناعية كبيرة في جنوب البلاد وهي منطقة الشعيبة ، بالأضافة إلى الصناعات الأخرى القائمة على مواد أولية مستوردة ، وفي البلاد الآن صناعات مواد البناء وصناعة المواد الغذائية بالاضافة إلى صناعة المنسوجات والملابس والصناعات المعدنية وصناعات البلاستيك والزجاج . وأهم الصناعات في البلاد هي صناعة إستخراج النفط ومشتقاتها وصناعة تكرير النفط وتسييل الغاز .

ان ما ذكرناه عن مؤشرات التنمية التي ترتكز على الجوانب المادية منها ، وما سبق أن ـ ناقشناه عن العمالة المهاجرة وتوزيعها على الأنشطة المختلفة يدل بلا شك على أن العمالة المهاجرة تقوم بالدور الأكبر في عملية التنمية لأسباب مختلفة ذكرنا البعض منها ونأتي الآن على ذكر بعضها الآخر والذي نطلق عليه الخصائص الاجتماعية للمهاجرين .

الخصائص الاجتماعية للعماله المهاجرة :

سنركز هنا على بعض الخصائص التي نراها مهمة لأهداف هذا البحث وفي هذا الجزء سنناقش بعض نتائج أولية لموضوع العمالة في البلاد تحت الدراسة وسنلقي بلا شك ضوءا على بعض خصائص العمالة المهاجرة .

أولا : المستوى التعليمي :

إتضح من الدراسة أن حوالي ٣٦٪ من مجموع العينة البالغ حجمها ١٧٠٠ مؤهلاتهم العلمية دون الثانوية وحوالي ٣٤٪ يحملون مؤهلات جامعية فما فوق كما أن هناك ٥ , ٤٪ من جملة العينة أميين .

ويجبذ أن نتعرف بشكل أعمق على المستوى التعليمي للعمالة والعلاقة بينها وبين النشاط الاقتصادي .

في البداية يجب أن نوضح أن نسبة الأمية بشكل عام بين العمالة المهاجرة في الأسر الخاصة منخفضة جدا بالمقارنة بالعمالة المهاجرة بشكل عام في البلاد وخاصة بمستوى الأمية بين العمالة الكويتية حسب إحصاء ١٩٧٥ ، فنسبة الأمية بين العمالة المهاجرة موضوع البحث وصلت إلى ٥ , ٤٪ بينما كانت بين العمالة المهاجرة بشكل عام في تعداد ١٩٧٥ حوالي ٣٢٪ وهذا يوضح أن العمالة في الأسر الجماعية أي العمال الذكور العزاب يتركزون في قطاع البناء والتشييد وترتفع بينهم نسبة الأمية . وهذا ما يؤكده البحث .

إذ ان ٥١٪ من العينة الأمية هم في قطاع البناء والتشييد ويأتي بالدرجة الثانية قطاع التمويل والتأمين ومن ناحية ثانية تتركز العمالة الأمية في منطقة حولي حيث ان ٢٩ عاملا بين مجموع العمالة وهي ٧٧ كانت توجد في هذه المنطقة وتأتي بعدها خيطان ١٧ عاملا . أما لو اردنا التعرف على نسبة أكثر في المناطق فيأتي خيطان في المرتبة الأولى حوالي ١٢٪ من جملة العمالة فيها .

استقرار العمالة المهاجرة :

استقرار العماله سواء من الناحية « الماديه » أو النفسية عنصر مهم جدا في مستوى الانتاجية والكفاءة وبالتالي في عملية التنمية ومع ان هذا الموضوع يحيط به

كثير من التعقيد وخطورة تبني افكار دون تفهم الموضوع بصوره علمية موضوعية ، إلا ان هذا لا يمنع من مناقشته بصورة مبسطة في هذا البحث على أن تتناوله بشكل أوسع في المستقبل في البحث الجاري دراسته وهنا نستخدم مؤشرين حصلنا عليهما من الدراسة الخاصة بهذا البحث وهما مدة البقاء في البلاد والشعور النفسي المنبعث من عوامل كثيره .

وباستخدامنا للمؤشر الاول وهو مدة البقاء في البلاد فأننا نستطيع القول ان هناك استقرارا بين العماله المهاجرة وصلت الى أن ٦٤٪ منهم لا يزالون يعيشون في البلاد منذ أكثر من ٢١ سنة وأولئك الذين لا تقل اقامتهم عن = ١١ سنة (وهذه مدة كفيلة بأن تحقق الأهداف التي ذكرناها قبل قليل) .

ولمعرفة علاقة التعليم بمدة البقاء في البلاد ، أو بكلمة أخرى ، أي من المستويات التعليمية يبقى أصحابها مدة أطول في البلاد ، وهذا يعني مستوى الكفاءة التي تستفيد منها البلاد مدة أطول فسنجد من النتائج الأولية التي حصلنا عليها من الدراسة ان المستويات العليا في التعليم يقضي أصحابها مدة أطول في البلاد وتنخفض مدة البقاء للمستويات المتدنية ففي الفترات الأربع التي اخذناها لمدة البقاء في البلاد وهي أقل من خمس سنوات ، وبين ٥ ـ ٩ سنوات وبين ١٠ ـ ١٤ سنة وأخيرا ١٥ سنة فأكثر نجد أنه في الفترة الأولى تصل سن الحاصلين على الشهادة الثانوية فما فوق الى ٧٧٪ وأن نسبة الأمية حوالي ٦٪ من الذين قضوا في البلاد أقل من خمس سنوات ، أما في الفترة الأخيرة وهي ١٥ سنة فأكثر فإن النسبة بين الحاصلين على الثانوية فأكثر ينخفض الى ٤٦٪ ، وتبقى نسبة الأمية متقاربة مع نسبتهم في الفترة الأولى ونستطيع القول أن أعلى نسبة تتركز في البقاء لمدة طويلة هي من بين الحاصلين على مؤهل دون الشهادة الثانوية وهي ٣١٪ من الذين قضوا في البلاد أكثر من ١٥ سنة ويأتي بعدها مباشرة الحاصلون على الثانوية دون الجامعة ثم أولئك غير المؤهلين ١٨٪ ومثل نسبتهم بين الحاصلين على مؤهلات جامعية فأعلى . نخلص الى القول هنا أن الأميين يقضون أقل مدة في البقاء وأن أكثر الذين يمضون مدة أطول هم

من المؤهلين تأهيلا علميا متوسطا ، ولعل انخفاض نسبة الأميين في المدد الطويلة يرجع الى عدم استمرارية العمل وانتظامه في القطاعات التي يعملون بها كما أنهم لا يتمتعون بنظم العمل التي يتمتع بها أصحاب المستويات العلمية العالية ، ومن الأسباب الأخرى النظره الواقعية للحياة والقناعة التي يتمتع بها هؤلاء ، حيث أن ما يطمحون اليه قدرتهم على تكوين اسره في بلدهم أو تسديد دين أو بناء مسكن أو شراء قطعة أرض ، وهذه تختلف عن النظرة المستقبلية الطويلة التي يمتلكها أصحاب المؤهلات العالية ، كما يجب الا تغفل نقطة مهمة جدا وهي ان نسبة كبيرة هم من المهاجرين الفلسطينين الذين يمرون بمرحلة فريدة في تاريخ الانسانية في القرن العشرين ولكن ما يتعلق بعامل الاستقرار وانعكاسه على المشاركه الاقتصادية وعملية التنمية فمما لا شك فيه ان هذه النسب تعكس عنصرا آخر وهو أن الكويت تحتاج الى عماله من كل مستويات الانشطة الاقتصادية والسلم المهني .

وبمناقشة المؤشر الثاني وهو الشعور النفسي بالاستقرار ومع قناعتنا بأهمية هذا المؤشر ألا أننا انطلاقا من الموضوعية العلمية ، يجب ان نعترف بأنه يتحتم ان نعالج هذا الموضوع بحذر ، حيث أن هذا العامل كما قلنا يحيط به عوامل كثيرة تحتاج الى فرد دراسة خاصة به ، حيث تدخل فيها القضايا النفسية التي لا يمكن أن تنجح إلا اذا وضعت في إطار من الخطط الشمولية نابعة من واقع البيئة آخذة بعين الاعتبار وضع أسس تنموية مستقبلية تحتوي المشاكل المستقبلية آخذين بعين الاعتبار استفادة الأجيال القادمة .

الخلاصة : -

يخلص البحث الى أن بيئة الكويت الطبيعية فقيرة شحيحة في المصادر الاقتصادية باستثناء مصدر رئيسي وهو النفط الذي خرج في بيئة ليجد نفسه الابن الوحيد للعائلة ، تعتمد عليه العائلة وتضع أملها وأحلامها فيه ، ليس من حوله أي مساعد فوجد نفسه يخرج من بيئته الى الخارج لتطور امكانياته ، ان الكويت تواجه وضعا من الأوضاع الفريدة التي تواجهها بعض البلدان وخاصة الخليجية .

اتضح من البحث ان التجمعات السكانية وتوزيعها مرتبط بعوامل تتراوح بين توفير الخدمات وخاصة الطرق والكهرباء والماء ، وبين مناطق خططت ورسمت لتضم عددا محددا من السكان بخصائص اجتماعية واقتصادية معينة ، لا يمكن ان يزداد فيها السكان عن الطاقة المحددة لها على الخرائط .

من العوامل الأخرى طبيعة الهجرة الخارجية لظروف معينة ، ارتبطت بالمناطق التي تتوفر فيها مساكن بغض النظر عن موقعها وهذه المناطق وتلك تضم سكانا بقدرات مختلفة الدخول ويقرر ذلك اختيار مناطق معينة ويتضح لنا هنا من أن السكان واجهوا مشكلة سكنية نتيجة لتعرض بعض المناطق لعملية التطوير سواء لأغراض الخدمات العامة أو لطموح اصحابها لاعادة بنائها لتشمل وحدات أكبر وهذه المساكن عندما يعاد بناؤها فأن مستوى ايجاراتها تصل الى ثلاث أو أربع أضعاف سعرها قبل الهدم . فسكانها القدامى انتشروا في مناطق مختلفة كان المعيار الوحيد هو قيمة الايجار .

وعندما قدمت الخطط الهيكلية والقومية لتطوير البلاد فأن المؤشرات التي استخدمت في تحديد المواقع المختلفة لمراكز الاستقرار ، كانت تتفادى المعوقات التي تتراوح بين وجود آبار النفط ومسار انابيب النفط الى محاولة تفادي ارتفاع تكاليف الخطة وذلك بشغل فراغات المساحات التي تمتد في المستطيلين الذي يمتد الأول منهما من مدينة الكويت الى الجهراء غربا ومن السالمية الى الحدود الكويتية السعودية جنوبا ويوضح ذلك خرائط المخطط الهيكلي الذي يؤكد على أن الشكل الحضري هو تطوير وتوسيع الشكل العمراني القديم وحتى عندما اقترحت الخطط اقامة مدن « اقليمية » كبيرة تضم عددا من السكان تصل الى المليون وهاتان المدينتان هما الصبيه في الشمال وخور المفتح أو الخيران كما نطلق عليها أحيانا في الجنوب ولم توضح الخطط مقومات اقتصادية واجتماعية تكون أسسا قوية لقيام مثل هذه المدن اللهم إلا ما ذكرته الخطة من نظرية التوازن الاقليمي للنمو الحضري .

وعندما ناقش البحث العلاقات بين التوزيع الجغرافي للسكان والأنشطة الاقتصادية اتضح ضعف هذه العلاقة واتضح ان هناك عوامل أخرى تلعب دورا في هذا المجال أوضحها البحث ولهذا فأن التأكيد على معالجة النظريات العلمية والنماذج في أطر محلية مشتملة على المتغيرات المختلفة أكثر جدوى من محاولة التفسير النظري .

فمثال على العلاقة التبادلية بين التوزيع السكاني والتنمية تبين ان محافظة الجهراء التي تقدر مساحتها ١١٤٢٠ كلم٢ وتشكل ما نسبته ٢ , ٦٤٪ من جملة مساحة البلاد تضم ١٨٩٩٧١ نسمه أي ما يعادل ١٤٪ من سكان البلاد فقط وتصل الكثافة فيها الى ١٦ نسمه للكيلو متر المربع (١٨) . تضم هذه المحافظة معظم آبار المياه في البلاد ومعظم المناطق الزراعية .

كما أوضح البحث الطبيعة المميزة للتركيب السكاني والتي لعبت العمالة فيه دورا مهما ، وفرض صفة الثنائية السكانية والاجتماعية ، وهذا يحث على اهتمام بدراسة العماله وطبيعة الاقتصاد الكويتي ، كما بين البحث أن استمرار عملية التنمية بنمطها الحالي وطموحها ستفرض استمرار الدور القيادي للعماله المهاجرة وبالتالي تعمل على تكريس التوزيع الجغرافي القائم وهذا ما تعترف به الخطط الهيكلية .

مصادر البحث

١ ـ انطونيوس كرم ، **اقتصاديات التخلف والتنمية** ، مركز الانماء العربي بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٨ ـ ٢٢

٢ ـ **المصدر السابق** ، ص ٢٧

٣ ـ The World Bank, **World Development Report,** 1980, Oxford University Press, New York, 1981 Table 1.

٤ ـ Davild Hilling, 'The Infra Structure Gop' in '**The Third World, Problems and Perspectives.**' Alan, B., Mountjoy (edit) The Macmillan, great Britain 1978, P. 85.

٥ ـ عبد الرسول علي الموسى ، **التطور العمراني والتخطيط في الكويت** ، ٥٢ ـ ١٩٨٠ ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨١ ، ص ٣٣ ـ ٣٥ .

٦ ـ لمزيد من التفاصيل انظر عبد الرسول علي الموسى ، التغيرات الاجتماعية وأثرها على الأسكان ودور التخطيط في مواجهة هذه التغيرات ، النموذج الكويتي ، **مجلة دراسات المجلد الثامن ، العدد الأول ، الجامعة الاردنية** ، ١٩٨١ .

٧ ـ A. Al-Moosa, Non-Immigration to Kuwait, with special Refernce to Asian immigrants, **Journal of The Social Science,** No. 4, Vol. 8, January 1981 P. 294.

٨ ـ هذه النسبة تقديرية ضمن دراسة اعدتها وزارة التخطيط لبعض الخصائص الرئيسية للسكان وقوة العمل ، ديسمبر ١٩٨٠

٩ ـ بلدية الكويت ، اعمالها وانجازاتها ، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣

١٠ ـ A.AL- Moosa, Bedouin shanly Settlements in Kuwait, Ashudy in Social Geogrophy, Ph.D.Thesis, London University, 1976, PP. 96 - 113.

١١ ـ **نشرة الاحصاءات الزراعية ـ ٧٨ ـ ١٩٧٩** ، يوليو ١٩٨٠ ، الادارة المركزية للأحصاء ـ الكويت ، جدول ٢

١٢ ـ النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٠ ، محسوبة .

١٣ ـ تعداد المنشأت ـ ١٩٧٥ ـ الادارة المركزية للأحصاء ، الكويت ـ ١٩٧٧ جدول ٢ .

١٤ ـ عبد الرسول علي الموسى ، **الأسكان في الكويت ـ دراسة تحليلية** ، دراسة مقدمة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ١٩٨٠

١٥ ـ المصدر رقم ٦

١٦ ـ وزارة الأشغال العامة ، ادارة الطرق والمجاري .

١٧ ـ عبد الرسول علي الموسى ، التطور العمراني والتخطيط في الكويت **٥٢** ـ ١٩٨٠ ـ ص ٤٨ .

١٨ ـ زين الدين عبد المقصود ، **محافظة الجهراء ـ دراسة في التخطيط البيئي والتنمية الريفية** ـ جامعة الكويت ، ١٩٨١ ، ص **٥٣**